



مرصد السيادة الغذائية و البيئة
Observatoire de la Souveraineté Alimentaire
et de l'Environnement

ندوة دولية

دعوة للمشاركة

السياسات الفلاحية خلال فترتي الاستعمار
وما بعد الاستعمار ومسار التأسيس
للتبعية الغذائية في شمال

تونس – أفريل 2020

مرصد السيادة الغذائية و البيئة

www.osae-marsad.org

تقديم

تشترك دول شمال افريقيا والشرق الأوسط في أنه تم احتلالها في الماضي (باستثناء دولة أو دولتين)، وفي تبعيتها الغذائية الكبيرة والخطيرة للدول الأجنبية (باستثناء سوريا قبل سنة 2011). وقد أثرت الأزمة الغذائية العالمية في سنتي 2007 و2008 على جميع هذه الدول مع اختلاف حدتها من بلد الى آخر (حيث كان تأثيرها مأساويا على كل من مصر واليمن في حين تجاوزتها الدول النفطية بسهولة لتوفر المخزون المالي الكافي لتجاوز أي خطر يهدد الأسواق الفلاحية العالمية).

وتعد منطقة شمال افريقيا والشرق الأوسط اليوم أكبر مورد للمواد الغذائية في العالم حيث تعتمد على الأسواق العالمية لتوفير 50 % من احتياجاتها الغذائية (Bush 2016, 1)، بمعدل 11 مليون طن مورد تقريبا كل سنة (أي 6.55% من مجموع كميات القمح المتبادل على المستوى الدولي). وتعتبر مصر أكبر دولة موردة للقمح على الصعيد العالمي كما تحتل المرتبة الثانية لأكثر الدول الموردة للذرة بمعدل توريد بلغ 9 مليون طن في السنة. من جهة أخرى، تؤمن ثمانى دول من بينها الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، روسيا، كندا وأستراليا 85 % من الصادرات العالمية للقمح وتفرض بذلك الخضوع الغذائي التام على عدد كبير من بلدان جنوب المتوسط. "رغم عدم تجاوزهم نسبة 3 % من عدد سكان العالم، تقوم الدول العربية المتوسطة من المغرب وصولا الى سوريا ومنذ بداية القرن 21 بتوريد نسبة 15 الى 17 % سنويا من مجموع واردات الحبوب على المستوى العالمي." (Mathieu Brun, 2019 ; 12). ويمكن القول بأن معدل تغطية دول شمال افريقيا والشرق الأوسط للدول الأجنبية في توفير حاجياتها الغذائية يتراوح بين 50 الى 90 % (خاصة بالنسبة للدول النفطية). وان كان من المستحيل على الدول الصحراوية كالمملكة العربية السعودية والكويت تحقيق الاستقلال الغذائي، فان عديد دول المنطقة الأخرى قادرة بفضل ثرواتها المائية على انتاج ما يفيض عن حاجياتها الوطنية.

تهدف الندوة العلمية الدولية الأولى لمرصد السيادة الغذائية والبيئية (OSAE) "السياسات الفلاحية خلال فترتي الاستعمار وما بعد الاستعمار ومسار التأسيس للتبعية الغذائية في شمال افريقيا والشرق الأوسط" والتي سيتم تنظيمها في تونس خلال أول أسبوع من شهر أفريل 2020 الى جمع باحثين في العلوم الاجتماعية، أصيلي دول المنطقة أو ممن أجروا عنها بحوثا معمقة، للتداول حول العلاقة بين الهيمنة السياسية والاقتصادية والتبعية الغذائية.

أولى المسائل الأساسية التي سوف يُدعى المشاركون في الندوة للتدخل والنقاش حولها هي: كيف تم تدريجيا اخضاع دول المنطقة (خاصة منها الدول التي شهدت الاحتلال المباشر والتي ليس لها مخزون هام من النفط) لاتباع آليات الأسواق العالمية وادماجهم في الأنظمة الغذائية العالمية؟ باتباع أي سياسات وأي إجراءات ولأي غايات محددة؟ أما المسألة الثانية والتي تنبثق من الأولى فستكون عن كيفية القطع مع الأنظمة الغذائية العالمية والتأسيس لديناميكية غذائية بديلة لا تعتمد على القانون الشامل للقيمة؟ يجب علينا اليوم القيام بدراسة وتحليل منهجي وعميق لمراحل التأسيس للتبعية الغذائية منذ بداية عهد الاستعمار، أهم أبعادها ونتائجها الاجتماعية، البيئية، السياسية والاقتصادية بعد مرور 10 سنوات تقريبا على الانتفاضات الشعبية التي هزت المنطقة في 2010 - 2011.

هذا وتجدر الإشارة من جهة الى أن التبعية الغذائية بمختلف نتائجها على المستوى المحلي بلغت مستوى خطيرا لم تعرفه سابقا منذ فترة الاستعمار رغم كل المحاولات لتقليصها كما أن السياق السياسي الحالي والذي تكوّن من خلال ما يُعرف "بالربيع العربي" ملائم لطرح هذه التساؤلات للتفكير فيها جماعيا وتحليلها تقاطعيا من جهة أخرى. بالفعل، لم تكن النقاشات حول المنوال الاقتصادي المهيمن وخاصة الفلاحي والغذائي يوما ضرورية وممكنة كما هي اليوم.

يسعى مرصد السيادة الغذائية والبيئية لاستغلال سياق ما بعد 2011 لتعميق الحوارات ودعم التفكير المشترك بين الباحثين والخبراء والنشطاء والسياسيين وصناع القرار وعامة المواطنين، بهدف المساهمة في التعريف بمثل هذه المسائل البالغة الأهمية من جهة، ومن أجل اقتراح منوال فلاحى بديل يقطع نهائيا مع الفلاحة ذات الميزات النسبية والأمن الغذائي ليرسخ سياسة سيادة غذائية معتمدة على صغار الفلاحين والعدالة البيئية من جهة أخرى.

التبعية الغذائية لدول شمال أفريقيا والشرق الأوسط: بعض الأبعاد والحقائق:

ظهرت مشكلة الحصول على الغذاء عندما هزت أزمة الغذاء العالمية في 2007 – 2008 جميع دول المنطقة. توفي 14 شخصا في مصر سنة 2008 خلال وقوفهم في طوابير الانتظار أمام المخازن. ورغم أن عدد الموتى يظل محدودا نسبيا ولا يمكن اعتماده لوصف الحالة بالمجاعة، إلا أنه فاجأ أغلب الملاحظين المحليين والدوليين المطمئنين والمقتنعين بأن الدولة المصرية لطالما نجحت في توفير الأمن الغذائي منذ أمد بعيد من خلال الإنتاج، التوريد أو الإعانات الدولية (الإعانات الثنائية، البرنامج الغذائي العالمي، برنامج الولايات المتحدة للغذاء بغاية السلام). ورغم ذلك، تظل "ثورات الخبز" التي اندلعت خلال النصف الثاني من القرن العشرين في عدد من الدول كمصر في سنة 1977، تونس في سنة 1984 والمغرب في سنة 1981، أحداثا محورية في مسار النضال والحركات الاجتماعية بالمنطقة.

على نطاق أوسع، كشفت هذه الأزمة خاصة عن عمق الخضوع الغذائي لدول شمال أفريقيا والشرق الأوسط (وغيرها) وأوضحت بأنها جميعا دون استثناء ليست بمأمن من اضطرابات الأسواق الغذائية والفلاحية العالمية التي يخضعون لها كلهم. هذا وقد أدت خاصة الى إعادة طرح النقاشات المواطنة والبحوث الأكاديمية حول المسائل الفلاحية، الزراعية والغذائية بعد أن طغت المسائل الحضرية عليها لأكثر من ثلاثة عقود. تفرض علينا الثورات الشعبية التي اندلعت في عديد من دول المنطقة والتي أدت فيها المجتمعات الريفية والفلاحية دورا محوريا كما حدث في سيدي بوزيد التي انطلقت منها أول شرارة للثورة التونسية (Ayebe, 2018) وقادت الى نهاية عدد من الأنظمة الديكتاتورية كبن علي والقذافي ومبارك... إعادة قراءة عاجلة وضرورية وجذرية لمختلف السياسات الفلاحية والغذائية التي كانت أساس هذه التطورات.

الى جانب ذلك وخلافا لما يعتقد العديد أو يوهمون به، لا يمكن تفسير الخضوع الغذائي لدول شمال أفريقيا والشرق الأوسط والأزمات التي مروا بها بشح الثروات الزراعية والبيئية باستثناء القليل من المناطق كما لا يمكن تحليلها بالظرفية وبارتباطها ببعض الظروف المناخية والاقتصادية المعينة بل هي نتيجة لبرنامج طويل ومعقد يعود الى بداية عهد الاستعمار. التبعية الغذائية الحالية لدول المنطقة تم تأسيسها عن قصد من طرف القوى الاستعمارية والنيو – استعمارية ويتواصل دعمها وتعزيزها من خلال السياسات الفلاحية المتبعة من طرف الدول التي تخلصت من الاحتلال. سبق وأعلن الحبيب بورقيبة، الرئيس الأول للجمهورية التونسية، في خطابه الذي ألقاه بتوزر (الجنوب الغربي التونسي) في أكتوبر 1964 بأنه: "للحصول على خيرات أراضيها يجب علينا توظيف التقنيات الحديثة... واعتماد النموذج الذي بناه المستعمر الفرنسي" (Gachet 1987, 155).

يمكن فهم التناقض التالي بالرجوع الى تحليل الأسس الأيديولوجية والتاريخية للتبعية الغذائية: تونس، الدولة التي تحتل المركز الأول عالميا في إنتاج زيت الزيتون والمرتبة الثانية في تصديره على المستوى العالمي، تعتمد بشكل شبه كلي على الدول الأجنبية لتوفير حاجياتها من الزيوت النباتية. بسبب ضخامة تصدير زيت الزيتون، ترتفع أسعاره في تونس بشكل لا يسمح لمواطنيها باقتنائه الا في مناسبات قليلة حيث بلغ سعر اللتر الواحد منه في الأسواق التونسية ما يعادل أجرة عمل يوم كامل في قطاع الفلاحة أو البناء. هكذا، يمكن القول بأن سياسة "التبعية الغذائية"، سواء كانت مفروضة أو طوعية، أو سياسة ما سُمي أيضا "بالأمن الغذائي"، ما هي الا نتيجة "تأسيس" منهجي ومعلل بضرورة التمتع بالمزايا النسبية لتطوير الفلاحة العصرية المكثفة والإستنزافية الموجهة للتصدير ولجمع الثروات على حساب تغذية المواطنين.

انتشر مفهوم "المزايا النسبية" منذ بداية القرن 19 على نطاق واسع، ويعتمد هذا المفهوم على إنتاج وتصدير المنتجات الفلاحية الغذائية وغير الغذائية بدول الجنوب (بفضل مناخها، نوعية التربة وتكاليف الإنتاج...) وتوريد المنتجات الغذائية الأساسية. هكذا يمكن ترجمة "المزايا النسبية" الى ظروف مناخية مناسبة، وفرة الموارد الطبيعية، وضعف سعر اليد العاملة مما يجعل سعر المنتجات مناسبة للدخول في منافسات الأسواق العالمية. ولعل الميزة النسبية المحورية والأكثر أهمية في العلاقة بين القطاعات الفلاحية المحلية والوطنية تكمن في فقر وخصاصة الفلاحين، العمال الفلاحيين والفلاحين الذين لا يمتلكون أراض من جهة وفي النظام الغذائي العالمي من جهة أخرى (Friedman 1989; Friedmann et McMichael 1994; 1993; 1987; 1982). في حين تنتفع بأسعار منخفضة للمواد الفلاحية المستوردة من دول الجنوب (زيوت نباتية، أرز، كاكاو، شاي، قهوة...) الاستوائية منها خاصة، تفرض الدول المهيمنة أسعارا مرتفعة على المواد الغذائية الأساسية الموجهة للتصدير الى بلدان الجنوب.

المظالم المتعلقة بالأراضي التي يتعرض لها فلاحو المنطقة ما هي الا خاصية من جملة ملامح السياسات الرأسمالية الاستغلالية. على سبيل المثال، قرر المستعمر الفرنسي في تونس بسرعة خلق ثلاثة مناطق فلاحية مختصة للاستجابة لمتطلبات السوق الفلاحية والغذائية الفرنسية والأوروبية. 1. منطقة الشمال الغربي حُصصت لإنتاج الحبوب عامة، والقمح خاصة والمطلوب بشدة من المستهلك الفرنسي. 2. منطقة الشمال الشرقي حُصصت لإنتاج النبيذ الموجه للتصدير بشكل شبه كلي بما أن التونسيين آنذاك نادرا ما يستهلكونه بل يفضلون الجعة وأنواعا أخرى من الخمور التقليدية المحلية. 3. منطقة الوسط والجنوب، ذات المناخ الشبه جاف، لتزويد فرنسا وأوروبا بزيت الزيتون. وحُصصت هذه المناطق لغراسة أشجار الزيتون واللوز ونخيل التمر (Sethom 1993, 112). الآن وبعد مرور قرن كامل، لم يتغير شيء بل ولا زالت الخارطة الفلاحية الحالية لتونس مماثلة لما كانت عليه في بداية القرن العشرين. الى جانب تعميقها لحدة التبعية الغذائية، أدت التغيرات التي عرفها القطاع الفلاحي في اتجاه نموذج استغلالي، صناعي ومتطور مرتكز بالأساس على الاستغلال المنجمي للمياه الباطنية غير المتجددة والموجه بشكل خاص للتصدير، الى خلق هوة كبيرة بين ملايين الفلاحين الذين تم استنزاف مواردهم الطبيعية وتهميشهم وتفقيرهم وبعض كبار الفلاحين والمستثمرين الذين يستحوذون على جملة المرائب ويتمتعون بثراء فاحش لا علاقة له بالواقع الاجتماعي والاقتصادي المحلي. التفاوت الحالي في توزيع واستغلال الأراضي كما رسخه الموروث الاستعماري، يوضح أيضا التغيرات الجذرية لعلاقات وأنماط الإنتاج والتخلي الكلي عن صغار الفلاحين مما أدى الى فقدان الأمن الغذائي المحلي وزيادة التبعية الغذائية لمختلف دول المنطقة. ولعل خارطة التفاوت في توزيع الأراضي وتطورها على مر الزمن تترجم صراحة مدى تعقيد وكبر المشكلة.

في منطقة شمال افريقيا والشرق الأوسط "سنة 1951، 0.1% من أصحاب الأراضي يستحوذون على 20% من الأراضي المزروعة، و 99 من كبار الملاك يمتلكون 7.3% من جملة الأراضي الفلاحية في حين لا يملك أي من الثلاثة ملايين فلاح الا ما يقل عن فدان واحد من الأرض. 2. في حين يمتلك صغار الفلاحين 75% من مجموع الأراضي الا أنهم لا يمتلكون فعليا الا 13% من الأراضي المزروعة " (Bush 2016, 6). حاليًا، 60% من الحيازات الزراعية لا تتعدى الهكتار الواحد، لكن أكثر من 50% من الأراضي يقع استغلالها لفائدة حيازات فلاحية تتعدى العشرة هكتارات. (Lowder et al. 2014, 13). 84% من الحيازات الفلاحية تندرج ضمن فئة الفلاحة العائلية، الا أن هذه الفئة لا تسيطر الا على 25% من جملة الأراضي المدرة للمحاصيل. يظهر مستوى التفاوت بشكل أوضح عندما نذكر أن 85% من الحيازات الفلاحية تعود الى عدد من الفلاحين الذين يملكون أقل من خمسة هكتارات من الأراضي، في حين يستحوذ 6% من الفلاحين على حيازات بين 10 و 50 هكتار الواحد، أي ما يمثل 40% من المساحة الجمالية. (Bush 2016, 7). إضافة الى ذلك، وبعد مرور الفترة الاستعمارية والفترات الأولى من التردد حول الخيارات السياسية في أولى مراحل الاستقلال، عرفت أغلب دول منطقة شمال افريقيا والشرق الأوسط مع بداية سنوات 1980، إصلاحات ليبرالية سريعة وبرامج تكيف هيكلية أدوا بدورهم الى تدهور القطاع الفلاحي وأضرروا ضررا كبيرا بصغار الفلاحين المحليين بتعلة عرفلتهم للتطور الاقتصادي والأمن الغذائي.

بالتالي، ومع تسريع ادماج القطاع الفلاحي للمنطقة في السوق الفلاحية الشاملة والنظام الغذائي العالمي، سرعت برامج التكيف الهيكلي الفلاحي (PASA) دورها عملية تهميش صغار الفلاحين الذين لم يقدرُوا على مواجهة المنافسة الشرسة وغير العادلة على الموارد الفلاحية والغذائية. في غضون سنوات قليلة، وجد مئات آلاف صغار الفلاحين أنفسهم دون أراض أو مياه ري أو غير ذلك من الموارد الطبيعية والمادية بعد أن قام بافتكاكها كبار المستثمرين المحليين والأجانب بهدف جمع المزيد من الثروات والمرائب. نذكر كمثال، القانون المضاد للإصلاحات الفلاحية الذي صادق عليه البرلمان المصري في 1992 (القانون 96 – 92 الذي دخل حيز التنفيذ منذ أكتوبر 1997) والذي حرم أكثر من 900 ألف عائلة ريفية من أراضيها الفلاحية.

نهدف من خلال هذه الندوة، من خلال اعتماد منهج ميداني، امبيريقى يرتكز على بحوث ميدانية ونظري، الى طرح عدد من الأسئلة الأساسية والتطرق الى جملة من المسائل والمحاور التي من شأنها توجيه الجهود الجماعية نحو تفكيك مختلف الأنظمة التي تعمق وتدعم التبعية الغذائية بمنطقة شمال افريقيا والشرق الأوسط، أو بشكل عام، تبعية دول الجنوب لدول الشمال.

في ما يلي عدد من المحاور التي سيتم التطرق لها خلال الندوة، على سبيل الذكر لا الحصر:

1. الأسس الاستعمارية لفرض التبعية الغذائية في فترة ما بعد الاستعمار سواء على المستوى العسكري، السياسي، القانوني، الاقتصادي أو الاجتماعي... القرارات والاختيارات التي تمت صياغتها في فترة الاحتلال لازالت تمثل اليوم قاعدة للسياسات الفلاحية الحالية: الأراضي والعقارات، السجل العقاري، الميكنة، التصدير (الحبوب، الزيوت، النبيذ...)، القروض، الأسمدة البذور "المحسنة"...

2. تأسيس النظام الغذائي العالمي (الأنظمة الغذائية والجيوسياسية) خلال النصف الأول من القرن العشرين، "ربط" فلاحات دول الجنوب ومنها دول شمال افريقيا والشرق الأوسط

3. الثورة الخضراء وولادة مفهوم الأمن الغذائي المرتكز على مبادئ الميزات النسبية

4. السياسات الفلاحية ومسار التكديس من خلال الافتكك : الموارد الطبيعية، الاحتكار، افتكك الأراضي، العلاقات الاجتماعية للإنتاج، حوصصة الموارد الطبيعية، المادية والرمزية وتهميش و تفجير الفلاحين المحليين

5. التبعية الغذائية، البيئية والتغير المناخي

6. السياسات الفلاحية الرأسمالية والاستنزافية، استراتيجيات التبعية الغذائية والتسريع في نسق تجزيء وتفريق الأراضي الفلاحية، زيادة تعدد الأنشطة الفلاحية (تعدد مصادر الدخل) وتأنيث (نسونة) العمل الفلاحي

7. ماهي التجارب، الإمكانيات، الرؤى والسياسات التي نشأت في فترة ما بعد الاستعمار وماذا يمكننا أن نتعلم منها سواء من الجانب السلبي أو الإيجابي (الإصلاحات الفلاحية في سوريا من 1966 الى 1970، الإدارة الذاتية في الجزائر والتعاضدية الفلاحية في تونس في الستينات)

8. ماهو التاريخ الإقليمي، السياسي والفكري لمعارضة هذه السياسات سواء من خلال انتفاضات الفلاحين أو الحركات الفلاحية البيئية، الخ؟

9. بأي طريقة وبأي أنواع "النجاح" تدير الأسر أزمت إعادة الإنتاج الاجتماعي؟ ما مدى أهمية فهمنا للأنثيوغرافيا (أو خصائص الشعوب) وديناميكية الأسر المعيشية من أجل تحديد استراتيجية تنمية بديلة وسياسات تحول؟

10. أي شكل لسياسات السيادة الوطنية وما هي أهم نقاط القوة التي ستمكن من دعمها على المستوى الاجتماعي والسياسي؟

المراجع

Ayeb, Habib. 2018. 'Food Issues and Revolution: The Process of Dispossession, Class Solidarity, and Popular Uprising: The Case of Sidi Bouzid in Tunisia'. In Cairo Papers in Social Science. Vol. 34, No. 4. Cairo. AUC Press.

Brun Mathieu, 2019. « Méditerranée – Moyen-Orient : on récolte ce que l'on sème ! » in Confluences. 108. pp. 11-15

Bush. Ray. 2016. "Family farming in the Near East and North Africa," Working Papers 151, International Policy Centre for Inclusive Growth. Rome. FAO.

Friedmann, H. 1982. "The Political Economy of Food: The Rise and Fall of the Postwar International Food Order," American Journal of Sociology, 88S: 248-286.

_____. 1987. "International Regimes of Food and Agriculture since 1870." In T. Shanin, ed., Peasants and Peasant Societies, 258-276. Oxford: Basil Blackwell.

-----, 1993. "The Political Economy of Food: A Global Crisis," New Left Review, 197: 29-57.

_____. 1994. "Distance and Durability: Shaky Foundations of the World Food Economy." In P. McMichael, ed., The Global Restructuring of Agro-Food Systems, 371-383. Ithaca, NY: Cornell University Press.

Friedmann, H., and P. McMichael. 1989. "Agriculture and the State System: The Rise and Decline of National Agriculture from 1870 to the Present," Sociologia Ruralis, 14: 93-118.

Gachet Jean-Paul. 1987. « L'agriculture : discours et stratégies » in CAMAU, Michel. Tunisie au présent : Une modernité au-dessus de tout soupçon ? Aix-en-Provence : Institut de recherches et d'études sur le monde arabe et musulman, (généré le 25 novembre 2014). <<http://books.openedition.org/iremam/2539>>. ISBN : 9782271081278. PP 420 (imprimées) & 351 (en ligne). 149-188 (edition ebook).

Lowder, Sarah K., Jakob Skoet and Saumya Singh. 2014. 'What Do We Really Know about the Number and Distribution of Farms and Family Farms in the World?' Background paper for The State of Food and Agriculture 2014, ESA Working Paper No. 14-02, August 8. Accessed from <http://www.fao.org/economic/esa/publications/details/en/c/220356/>.

Sethom, Hafedh. 1993. "Tunisian Agrarian Structures, The Changes They Have Undergone Since The Independence And Their Role In Agricultural Development" (Arabic). In La Revue Tunisienne de Géographie. 1993. 23-24. Tunis. Faculté des sciences humaines et sociales de Tunis 107-136.

الهيئة التنظيمية

الحبيب العايب
ماكس اجل
أمين سليم

الهيئة العلمية

الحبيب العايب
ماكس اجل
أمين سليم
سامي الزموني
راي بوش
سارة سيبال
محمد المهدي
عمر بالسعود
أميرة بن علي
ريم سعد
ثريا كحلوي
عمر تاسدال

الروزنامة

15 أكتوبر 2019: تسلم الملخصات بالفرنسية والانجليزية (500 كلمة كحد أقصى) + سيرة ذاتية محينة. يجب ارسال السيرة الذاتية والملخص على العنوان الالكتروني التالي:

osae.conference2020@osae-marsad.org

الرجاء التأكد من ارسال البيانات التالية: الاسم، اللقب، البريد الالكتروني، التمويل الممكن، الاختصاص، المهنة، المؤسسة التابع(ة) لها، موضوع ومكان البحث الحالي

15 نوفمبر 2019: رد اللجنة التنظيمية

15 ديسمبر 2019: تأكيد مشاركة الكتاب

15 فيفري 2020: قبول نسخ النصوص أو الملخصات الطويلة. سيتم توزيع هذه النصوص على المتدخلين قبل الندوة

الأسبوع الأول من شهر أفريل: انعقاد الندوة

أواخر جوان 2020: ارسال النصوص النهائية لنشر عمل جماعي.

التكفل بالمصاريف

سيحاول مرصد السيادة الغذائية والبيئية، حسب امكانياته، التكفل بجملة معالم المشاركة في الندوة أو جزء منها (النقل والإقامة)، الا أن الأولوية ستكون لفائدة الباحثين أصيلي أو المقيمين بمنطقة شمال افريقيا والشرق الأوسط وطلاب وطالبات الدكتوراه بدون منح.

يشكر المنظمون مسبقا جميع المشاركات والمشاركين الذين سيحاولون البحث عن سبل تمويل أخرى لتغطية مصاريف سفرهم ومشاركتهم في الندوة (المؤسسات والمخابر التي يتبعون لها أو منظمات وممولين آخرين).

مرصد السيادة الغذائية و البيئة

Observatoire de la Souveraineté Alimentaire et de l'Environnement

OSAE

www.osae-marsad.org

2, Rue Lucie Faure, Escalier A, 3ème étage

+216 50225557

osae.marsad@gmail.com